

المدير العام للتربية الأستاذ فادي يرق:

ثم تحدث المدير العام للتربية الأستاذ فادي يرق فأشار إلى أنه من المتعارف عليه أن المناهج هي خطة العمل للمدرسة والمعلم والمدير والمسؤول التربوي حول ما يجب أن نقدمه لتلامذتنا، وما نتوقعه منهم أن يصبحوا عليه بعد إنجازهم لكل عناصر المنهج. وأهم ما يمكن التركيز عليه هو شخصية هذا المتعلم وكيف يمكننا أن نؤثر فيها.

فالسؤال الأهم هنا هو: أي تلميذ نريد؟ وكيف يجب أن تكون مناهجنا لكي نتمكن من تكوين هذا التلميذ الذي نريد؟

ففي مجتمع تعددي كالمجتمع اللبناني، يكون دور المدرسة دقيقاً ومهماً لأنها تتعاطى مع تلامذة من خلفيات متعددة، ومتأثرين بالمجتمع المحيط بهم وبأسرهم التي تنتمي بدورها إلى مكونات المجتمع اللبناني. عندما ننطلق من واقع مجتمعنا يصبح من السهل رسم الصورة للمتعلم، والتي تساهم المدرسة بتشكيلها استناداً إلى المناهج التي تقوم بتطبيقها وطرائق التعليم التي تعتمد عليها وهيئتها التعليمية والإدارية.

إن لبنان بحاجة إلى جيل متميز، جيل يكون أعضاؤه منفتحين على بعضهم البعض، متعاونين في سائر المجالات. نريد لهم شباناً وشابات متسامحين، ومكتسبين للقيم التي نعتز بها كلبانيين. نريد لهم مواطني المستقبل المسؤولين عن تقدم الوطن وتمميته الاقتصادية والاجتماعية. جيل لديه ذاكرة جماعية يبنينا بواسطة تاريخه المشترك.

نريد تلميذاً يحسن القيام بأبحاثٍ علمية ليكون من أصحاب الفكر الناقد والمبدع.

تلميذاً متيقظاً للأحداث و القضايا والمسارات ومجريات الأمور على مستوى محلي - عالمي - كوني.

لديه القدرة على تقبل الخطأ وعلى التفكير والعمل في إطار فريق تعاوني.

لديه المعرفة الأولية بأمور الاقتصاد العالمي .

مدرراً لأهمية الثقافة السياسية والاجتماعية، وقادراً على استخدام لغته الأم ولغات أخرى .

وللوصول إلى هذه الغايات العامة في المناهج، علينا أن نحدد نوع المناهج الذي سنطوره ليفي بالغرض. إذ إن هناك مناهج لا تساعد على ذلك حتى ولو تصدرت أهدافها عباراتٍ منمّقة عن بناء شخصية المواطن. فهناك مناهج يقتصر دورها على إجبار المتعلم على حفظ كمّ هائل من المعلومات ثم تسميعها شفويّاً أو خطياً. وهذا لا يعطي الفرصة المناسبة لبناء الجيل الذي نطمح إليه. وهذا يقودني إلى طرح تساؤلات ترتبط بالغاية التي يجب أن تسعى المناهج إلى تحقيقها كما ذكرت.

وتساءل يرق هل نريد منهج المادة الدراسية الذي يعتبره بعض التربويين منهجاً تقليدياً؟

أو نريد مناهج تستند إلى المخرجات أو مناهج تستند إلى المعايير، وهذا ما بدأت العمل به مجموعة من الدول العربية، خصوصاً دول الخليج. أو نريد منهج الكفايات. إن التجربة أظهرت أن عدداً غير قليل من المعلمين لم يحسنوا تعريف الكفاية ولا كيفية تطبيقها عند تقييم طلابهم كيف للمعنيين أن يتجاوزوا صعوبة تطبيق منهج الكفايات هل سيبقى تقييم عمل التلامذة مبنياً على الحفظ، ومن دون تقييم أي مهارة، حتى في الامتحانات الرسمية هل سيتم تنظيم دورات تدريبية سليمة وبواسطة أناس أكفاء يعرفون بعمق ما هي الكفايات وكيف تنطبق. وهل سيبقى عدد المواد الدراسية مرتفعاً ، لأنه يؤثر على نوعية أداء التلامذة.

نجيب ونقول أننا نريد مناهج

تسهم في التعليم مدى الحياة (Life Long Learning) وذلك تطبيقاً لالتزام لبنان بأهداف التنمية المستدامة خصوصاً الهدف الرابع.

مناهج نجد فيها إمكان التأقلم مع التطورات التكنولوجية والتقدم العلمي.

والتأقلم بحسب القدرات في شكلٍ متوازٍ يأخذ في الاعتبار التلامذة المميزين واهتمامات التلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية الفنون العلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية.

وأضاف نريد مناهج تقدم آليات تعليم تثير عملية التفكير عند المتعلم وتساعده على ابتكار أفكار جديدة وتطوير آفاق أوسع. وتشجع على العلاقات الإيجابية المتبادلة بين المتعلمين القائمة على مبدأ التعاون والتبادل وليس على التنافس وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات مختلفة أهمها التعلم التعاوني Cooperative Learning. وتنمّي لدى المتعلم مهارات تجنّب النزاعات وحلّها والمهارات الإدراكية بمفهوم حقوق الإنسان واحترام حقوق الآخرين. كما تنمّي لديه مهارة التفكير الناقد البناء وتحرره من التبعية العمياء.

والسؤال الذي يُطرح: هل يجب في المناهج الجديدة إدخال عناصر أو موارد بشرية جديدة على المدرسة كمثّل للمساعدين الاجتماعيين، والمتخصصين بالصحة العامة وغيرهم. لذا يجب أن ننطلق مما لدينا، ونعمل على تطويره بما يتلاءم مع مستوى تلامذتنا وقدرات المعلمين العاملين في مدارسنا، الرسمية والخاصة، وذلك بالمقارنة مع التوجهات العالمية، هذا مع التشديد على إمكانات تطبيق هذه التطلعات في مدارسنا وثانوياتنا في المدن والمناطق الريفية بمعنى الأطر القانونية والأنظمة التي ترعى حوكمة وإدارة القطاع ومن ثمّ البنى التحتية والتجهيزات والمستلزمات لعملية التعليم، إلى المديرين والمعلمين، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه المناهج على الاستثمارات في المدارس من الناحية الاقتصادية، وما لها من انعكاسات على تكلفة التعليم.

كما تأثيره على تمهين التعليم من ناحية عدد الهيئات التعليمية وإمكانية التوظيف أو الاستغناء عن
الرأسمال البشري الموجود حالياً في قطاع التعليم بكل الأشكال القانونية لهذه الموارد من ملاكات
وتعاقد.

هذه بعض التساؤلات التي لا بد لنا من التفكير بها لأنها انطلقت من واقعنا من جهة، وتحاكي
تطلعاتنا لنوعية مناهج أفضل من جهة ثانية.